

قرار مجلس الأمن 1907 ضد اريتريا حيثياته وخلفياته وإشكاليته وأبعاده

بقلم: د. احمد حسن دحلي



الفصل الثاني - الحلقة الثالثة عشر -

السياسة الارترية حيال الصومال

تدرج سياسة اريتريا الصومالية في سياق سياستها الخارجية العامة والتي تجسد مبادئ الدولة في إحلال السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة العالم، والاحترام المتبادل والتعاون الدولي، وعدم التدخل في شؤون الغير الداخلية، وتوظف في ذات الآن لخدمة المصالح القومية الاريترية العليا بأبعادها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية. وبما ان مصالح الشعب الاريتري لا تتناقض مع مصالح سائر شعوب منطقة القرن الأفريقي والمعمورة، بقدر ما تتكامل معها، فلا عجب إذا ما شرعت الحكومة الاريترية ومنذ فجر الحرية في 24 مايو 1991 على عدم ادخار أي جهد في سبيل إطفاء الحرائق المشتعلة والمتأججة في هذا جميع دول الجوار.

المبادرات الاريترية الإقليمية

- بغية إحلال السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي وفي جنوب حوض البحر الأحمر:
- 1 - بادرت اريتريا أول ما بادرت في عام 1991 بإرسال وفد رفيع المستوى الي الصومال لتطويق نيران الحرب الأهلية قبل استفحالها في هشيم الجسد الصومالي .
 - 2 - استضافت اسمراف في عام 1992 اجتماعات بين الحكومة الأثيوبية و معارضيهما للحيلولة دون انزلاق أثيوبيا في مستنقع حرب أهلية .

3- بذل المسئولون الإرتريون مساعي دبلوماسية مكثفة في عام 1992 - 1993 لجمع الحكومة الجيبوتية و المعارضة المسلحة " الفرود " حول مائدة الحوار ، ولا قناعهما بعدم جدوى اللجوء إلى السلاح .

4 - قام الرئيس اسيااس افورقي ، و رهط من كبار المسؤولين الإرتريين بجولات مكوكية بين عدن و صنعاء في عام 1994 ، لحل الخلاف بين الرئيس اليمني السابق ، الفريق علي عبد الله صالح ، و نائبه السابق علي سالم البيض ، للحيلولة دون اندلاع نار حرب أهلية في اليمن . كما استقبلت اريتريا الطائرات اليمنية المدنية ابان الحرب الأهلية بين شطري اليمن حرصا وحفاظا على طائرات اليمن من الدمار .

5 - قامت اريتريا ومنذ فجر استقلالها بجهود سياسية ودبلوماسية حثيثة لا يجاد حل سياسي شامل و عادل ودائم للازمة السودانية، وأنها تحركت علي غير خط في سبيل تحقيق هذه الغاية السامية . واستضافت العاصمة الاريترية اسمرأ في 26 سبتمبر 2006 اول اجتماع بين الرئيس السوداني ، الفريق عمر حسن البشير ، وزعيم التجمع الوطني الديمقراطي ، محمد عثمان الميرغني ، وذلك بإشراف ورعاية الرئيس اسيااس افورقي . ويذكر السودانيون سواء كانوا شماليين أو جنوبيين أو دار فوريين دور دولة اريتريا في مفاوضات سلام مشاكوس 2002، وفي اتفاق ابوجا 2006، وفي الدوحة 2010. والى ذلك فإن اتفاق سلام شرق السودان ابرم في اسمرأ في 14 أكتوبر 2006 برعاية الحكومة الاريترية الخالصة . والآن وبعد قيام دولة جنوب السودان تبذل اريتريا جهودا دبلوماسية مكثفة على كل الصعد لتذليل العقبات وحل الخلافات بين الخرطوم وجوبا بالحوار البناء وبما يخدم مصالحهما المشتركة.

خصوصية العلاقة الاريترية - الصومالية

لا نعتقد بان أبعاد العلاقات الصومالية السياسية والشعبية والتضامنية تحتاج الى توضيح أو شرح، بحكم إنها غدت معروفة جيدا ليس لدى المواطن الاريتري، او عند الإنسان الصومالي، بل أيضا لدى القاصي والداني. فهي علاقة أخاء، وتفاهم، وتعاضد في السراء والضراء، نسجت أعمدتها البنيوية على مدار زهاء نصف قرن على الأقل في رحاب تاريخهما المعاصر. فإذا كان الصومال بلدا وشعبا وحكومة وقف وقفة رجل واحد مع نضال الشعب الإرتري، وأيد حقه الشرعي والمشروع في تقرير المصير أسوة بسائر شعوب العالم، ووقف بجانبه في شتى المحافل الدولية والدبلوماسية، وقدم جميع أنواع الدعم بما فيه العسكري للثورة الاريترية، من دون ان يتزحزح قيد أنملة من موقفه المبدئي الراسخ على مدى ثلاثة عقود كاملة - 1961 - 1991 - ، فمن الطبيعي ان تسعى دولة اريتريا لرد الجميل الصومالي بالجميل ان لم يكن بالأجمل. ومن مفارقات الأمور، ان في 26 يناير 1991 سقط نظام الرئيس الصومالي محمد سياد بري، وانهارت معه الدولة الصومالية، لعدم قدرة الفصائل الصومالية المنتصرة حينذاك في للاتفاق على برنامج وطني يشمل جمع كل الأطراف الصومالية كما نوهنا سابقا، وان الثورة الاريترية انتزعت حريتها من المستعمر الأثيوبي في 24 مايو 1991، أي بعد مرور أربعة أشهر فقط من ولوج الصومال في نفق أزمة مازال حتى الوقت يتخبط في أحشائها.

ووقوف اريتريا بلدا وشعبا وحكومة وجبهة وقف وقفة رجل واحد أيضا بجانب الصومال ، لا تملية ثمة مصالح خاصة مثلما هو الآن مواقف غير دولة إقليمية او دولية، بقدر ما ينطلق الموقف الاريتري أولا وقبل كل شيء من باب الحرص على مصلحة الشعب الصومالي الشقيق، والتي لا تتناقض على الإطلاق مع مصالح شعوب وبلدان منطقة القرن الأفريقي، هذا إذا ما نظر إليها نظرة موضوعية وإستراتيجية، بحكم إنها لا تملك فقط مقومات التكامل فيما بينها وحسب، بل لا خيار آخر أمامها غير تنسيق سياساتها على كل الأصعدة مع جيرانها في عالم التكتلات الإقليمية والقارية في زمن العولمة.

و لا نعتقد بان مجادلا ما يمكنه المجادلة بقدرته على تقديم حلول شاملة وكاملة للازمة الصومالية في طبق من ذهب او بقدرة قادر، وذلك بحكم ان المشكلة الصومالية بالغة التعقيد والتشعب من ناحية، و ان هناك أطرافا إقليمية ودولية، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الأثيوبية من ناحية أخرى، غدتا تزيد الأزمة الصومالية تعقيدا بصب الزيت في النار لأسباب تم تناولها آنفا . ويستخلص مما تقدم، بان الشروط الموضوعية التي يمكن ان تشكل المدخل السليم والصحيح لحل المشكلة الصومالية تتلخص في:

- 1 - الحؤول دون تدخل أطراف خارجية في شؤون الصومال الداخلية، لا سيما من قبل الإدارة الأمريكية والحكومة الأثيوبية.
- 2 - خلق الدول الصديقة والشقيقة المناخ الملائم للصوماليين لكي يعالجوا مشاكلهم بأنفسهم، لأنهم الطرف الوحيد القادر والمؤهل على القيام بهذه المهمة الجليلة والحساسة، فأهل مكة أدرى بشعابها.
- 3 - ارتفاع القيادات الصومالية على مستوى التحديات الكبيرة التي تواجه الصومال منذ حوالي عقدين، وان يكونوا على قدر المؤامرات الخطيرة والخبيثة التي تحاك ضد الصومال بلدا وشعبا من طرف واشنطن وأديس أبابا ومن لف لفهما، ونبذ خلافاتهم الثانوية القديمة والجديدة، والتخلي بقدر كبير من روح التسامح والمسؤولية، لأنهم يوجدون كلهم على متن سفينة واحدة، وان مصيرهم الواحد والموحد مهدد اليوم أكثر من أي وقت انجلى. وخلص الصومال والصوماليين إما ان يكون جماعيا أو لا يكون، هذا هو المحك الكبير والخطير.
- 4 - إفساح المجال للمجتمع المدني الصومالي من أعيان وزعماء العشائر والقبائل والاتحادات والمنظمات وطبقة المثقفين ... الخ للمشاركة في وضع لينة مستقبل الصومال.
- 5 - عدم إقصاء احد خلف أي مبرر أم حجة.
- 6 - وضع أسس تضبط وتقتن التوزيع العادل للسلطة والثروة.

الموقف الاريتري حيال الأزمة الصومالية

تاريخيا اريتريا هي أول دولة بادرت لتطويق الحريق في الصومال، وذلك مباشرة فور استقلالها في 1991، إذ كلفت وقتذاك حكومتها الانتقالية، امين علاقاتها الخارجية، المرحوم محمد سعيد باري، لإجراء سلسلة لقاءات مع جميع زعماء الفصائل الصومالية في مقديشو وغيرها من المدن الصومالية الجنوبية والشمالية. فقام المسئول الاريتري وعلى رأس وفد حكومي رفيع المستوى برحلات مكوكية بغية تقريب وجهات نظر القيادات الصومالية المتصارعة، وجمع شملها حول مائدة مستديرة. وتوجت هذه المساعي الدبلوماسية الاريترية

الحيثية بترتيب لقاء في اسمرأ بين الأخوين - العدوين، أي الجنرال الراحل محمد فارح عيديد وخصمه اللدود علي مهدي محمد. وكانت المساعي الدبلوماسية الاريتيرية على وشك النجاح لدرجة إن الأمر وصل الى تبادل الآراء حول سبل إرسال قوات فصل اريتيرية الى الصومال. ولكن ولحسابات خبيثة للبعض ولمواقف بريئة للبعض الآخر، تم إبطاء الصومال بوابل من المبادرات الإقليمية والقارية، والشرق الأوسطية، والأوروبية والدولية، والتي أنتت تحديدا من منظمة الايغاد، ومنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة دول عدم الانحياز، ودول السوق الأوروبية المشتركة حينذاك، ومنظمة الأمم المتحدة، وهكذا أجهضت المبادرة الاريتيرية والتي كانت قاب قوسين أو أدنى من النجاح.

ولكن ذلك لم يعدل الحكومة الاريتيرية عن عزمها على مواصلة جهدها الدبلوماسي وعبر جميع المنابر المتاحة لها للعثور على حل ناجع وشامل ودائم للآزمة الصومالية. وان الرئيس اسياق افورقي لخص موقف اريتريا حول كيفية معالجة المسألة الصومالية ومنذ بدايتها بالكلمات التالية في وسائل الإعلام الاريتيرية " ان الآزمة الصومالية لن يحلها احد في محل الشعب الصومالي. وان الصوماليين وحدهم القادرون على حل مشاكلهم. ويقتصر دور الأطراف الصديقة والشقيقة في مساعدة الأطراف الصومالية في توفير الأجواء المناسبة لهم لكي يحلوا قضاياهم بأنفسهم." [160]

الخطوات العملية الارترية

لم تكنف اريتريا بالإعراب عن موقفها إزاء تطورات الأحداث الصومالية كما كان ومازال حال العديد من الدول لاعتبارات مختلفة، بل بادرت باتخاذ خطوات عملية، بدليل:

أولاً: تكليف أمين العلاقات الخارجية في عام 1991 بالوقوف على حقائق الأمور على الأرض الصومالية، وترتيب لقاء بين قائدي الفصيلين المتصارعين في مقديشو وقتذاك، أي الجنرال محمد فارح عيديد وعلي مهدي محمد.

ثانياً: بعث الرئيس اسياق افورقي في 18 نوفمبر 1993 رسالة الى رئيس مجلس الأمن آنذاك جوزي لويس جيسس، جاء فيها:

- 1 - " كانت اريتريا في مقدمة الدول التي نادى بالتدخل الدولي في الصومال، وعملت في حدود إمكانياتها المتواضعة لإنجاح التدخل الدولي."
- 2 - " نال التدخل الدولي ليس تأييد من قبل المجتمع الدولي وحسب، وانما قوبل بترحاب من طرف الشعب الصومالي."
- 3 - " للأسف الشديد، ان التدخل الدولي سرعان ما ضل سبيله، وباتت القوات الدولية ترتكب الأخطاء تلو الأخطاء، وتحول التدخل الدولي جزءا من الآزمة الصومالية ذاتها."
- 4 - " لجملة هذه العوامل، فان التدخل السياسي الخارجي في الساحة الصومالية يجب ان يكون قاصرا على مساعدة الصوماليين في توفير الظروف الموضوعية لحل مشاكلهم بأنفسهم." [161]

ثالثا: أصدرت وزارة الشؤون الخارجية الاريتيرية في 30 ديسمبر 1997 بيانا أوضحت فيه إن الاجتماع الذي تم في سودري في أثيوبيا بين بعض الفصائل الصومالية بتفويض من منظمة الايغاد، يعتبر ناقصا لكونه استبعد بعض القوى السياسية الصومالية بما فيها "التحالف الوطني الصومالي" الذي كان يقوده حينذاك حسين عيديد. [162]

رابعا: طرحت اريتريا عام 1998 ورقة لمعالجة الأزمة الصومالية احتوت على النقاط الأساسية الآتية:

- 1 - يجب على الأطراف الأجنبية عدم زج نفسها في الأزمة الصومالية، لأنها عمليا غدت تؤدي الى تعقيد الأزمة الصومالية بدلا من المساهمة في حلها.
- 2 - ينبغي على الدول الصديقة والشقيقة الحريضة على المصالحة الوطنية الصومالية، توفير الشروط الموضوعية لمناقشة القيادات الصومالية قضاياها، باعتبارها الجهة الوحيدة المؤهلة على حلها.
- 3 - إرساء أرضية ثقة بين قادة الفصائل الصومالية.
- 4 - ان لا يحجر فصل الصومالي على آخر.
- 5 - طرح كل الآراء والمقترحات على طاولة المناقشات بصراحة ووضوح، وصولا الى قناعة مشتركة وأهداف محددة.
- 6 - تكوين لجان من الأطراف الصومالية لدراسة كل المقترحات وتنقيحها، قبل رسم الخطط الواقعية لترجمتها على الأرض.
- 7 - بلورة جميع الآراء والتركيز على العوامل والنقاط المشتركة، بلوغا الى اتفاق بين جميع الأطراف، وإزالة كل الشوائب التي تعكر الأجواء، وتعيق مسيرة المصالحة والوفاق والوحدة الصومالية.
- 8 - تشكيل هيئة تمثل كل الصوماليين، ووضع الأسس التي تجسد روح وهيك النظام السياسي الصومالي المستقبلي، بعد الاتفاق على المرحلة الانتقالية، وتحديد خصائصها، ومسألة تقاسم السلطة، مع تحديد دور كل طرف من الأطراف الصومالية من دون استثناء، في المرحلة الانتقالية. [163]

خامسا: شاركت اريتريا في مؤتمر الوفاق الصومالي الذي عقد بمدينة عرته الجيبوتية في أكتوبر عام 2000، وأيدت اسمرا ما اجمع عليه الصوماليون في إقامة حكومة انتقالية برئاسة عبد القاسم صلاب حسن، تكون مهمتها الأولية:

- 1 - إقامة دعائم مؤسسات الدولة في غضون المرحلة الانتقالية التي تستغرق ثلاث سنوات.
- 2 - إعادة بناء ما دمرته الحرب الأهلية من اقتصاد وبنية تحتية وفوقية.
- 3 - توفير الأمن والاستقرار والغذاء للمواطن الصومالي.
- 4 - إقامة نظام حكم فيدرالي في الصومال بعد نهاية المرحلة الانتقالية. [164]

سادسا: ساهمت دولة اريتريا في جهود منظمة الايغاد التي تمخضت عنها في 2004 الحكومة الصومالية الفيدرالية الانتقالية في نيروبي بكينيا، وكانت لديها تحفظاتها حيالها، لكونها وقعت تحت تأثير خارجي لم يأخذ في الحسبان تعقيدات الواقع الصومالي على الأرض. وتجلت ذلك بوضوح بعدم قدرة الحكومة الفيدرالية الانتقال من نيروبي الى مقديشو إلا بعد غزو أثيوبيا للصومال .

سابعاً: المحاكم الإسلامية

اعتبرت إريتريا المحاكم الإسلامية لدى بروزها وسيطرتها على مقديشو في يونيو عام 2006 قوى صومالية لا يجب إقصاؤها أو محاربتها لمجرد كونها إسلامية، باعتبار ذلك شأنًا صومالياً داخلياً لا يعني الولايات المتحدة الأمريكية أو أثيوبيا أو أي دولة أخرى. ونوهت بان المحاكم الإسلامية حققت في فترة وجيزة انجازات عديدة في خلق الأمن والاستقرار في مقديشو التي كانت ولسنوات مسرحاً لعبث أمراء الحرب. وبناء على هذا الموقف الإريتري تم شن حملات إعلامية وسياسية ضد إريتريا بإيحاء من بعض الدول الغربية وغيرها ، التي كانت تصنف المحاكم الإسلامية حركة دينية متطرفة ولها علاقات وطيدة بتنظيم " القاعدة "، علاوة على زعمها بان بعض عناصرها القيادية إرهابية.

ثامناً: الغزو الأثيوبي للصومال

أدانت إريتريا وبشدة الغزو الأثيوبي للصومال في ديسمبر عام 2006، وحثت كل الأطراف الصومالية على تجاوز مرارات الماضي وتناقضاتها الثانوية، وعلى تفويت الفرصة على القوى المتآمرة على وحدة ومصير الصومال، وفي مقدمتها الحكومة الأثيوبية ، وذلك بتعزيز وحدتها الداخلية. كما شجبت التدخل الأمريكي في شؤون الصومال الداخلية بذريعة واهية ألا وهي، " محاربة الإرهاب ".

ورفضت إريتريا وقتذاك مشروع إرسال قوات حفظ السلام سواء كانت أفريقية أو دولية الى الصومال. وحجة إريتريا هي إن أحدا لم يبادر بنشر القوات الدولية في الصومال منذ ما يربو على عقد ونصف عقد، عندما كان أمراء الحرب يعيثون الدمار والخراب والفوضى في ربوع البلاد، فلا يعقل أبدا التهافت الآن على إرسال القوات الدولية الى الصومال، بينما تسير الأمور نحو الأفضل. هذا علاوة على ان القوات الدولية لم تحل أي مشكلة في أي بقعة من العالم، بقدر ما غدت تمد أمد حلها، وتزيدها تعقيدا. وجددت إريتريا دعمها لاستقلال واستقرار ووحدة الصومال أرضا وشعبا، وجمدت عضويتها في الايغاد تعبيراً عن رفضها لإضفاء أي غطاء من قبل تلك المنظمة الإقليمية لغزو وهيمنة أثيوبيا على الصومال. [165]

تاسعاً: مؤتمر اسمرأ 2007

منذ بداية انعقاد مؤتمر بعض الفصائل الصومالية وعدد من البرلمانيين والمتقنين والمجتمع المدني في 6 سبتمبر 2007، حرصت القيادة الإريتيرية على التأكيد بان ذلك لا يعني الانحياز لصالح طرف ضد الآخر، بقدر ما يشكل المؤتمر خطوة الى الأمام في طريق المصالحة الصومالية الشاملة. ومن ناحيته أشاد شيخ شريف شيخ احمد " بدور إريتريا شعبا وحكومة في ظل قيادة الرئيس اسيااس افورقي ، في توفير الفرصة التاريخية للقوى الوطنية الصومالية لمناقشة تحرير وإعادة بناء الصومال " في الجلسة الختامية للمؤتمر الذي توج بإعلان تأسيس " تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال " في 14 سبتمبر 2007. وفي كلمة ألقاها سكرتير

الجهة الشعبية للديمقراطية والعدالة ، الأمين محمد سعيد، قال " نجاح هذا المؤتمر لدليل على إن الصوماليين قادرون على حل مشاكلهم بأنفسهم متى ما توفرت لهم الأجواء الملائمة "، حسبما جاء في تقرير إخباري عن المؤتمر الصومالي نشر في موقع " شابيت " الإلكتروني لوزارة الإعلام الأريتيرية في 14 سبتمبر 2007. [166]

اعتمد الصوماليون في مؤتمر في اسمرا جملة قرارات تم استعراضها سابقا، ونريد في هذا الصدد الإشارة الى إنهم أكدوا بان بلدهم غدت فريسة غزو أثيوبي مدعوم من واشنطن، واتهموا أثيوبيا بارتكاب جرائم حرب في مقديشو، وطالبوا بخروج القوات الأوغندية، وحثوا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية على إدانة الغزو الأثيوبي، وناشدوا مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على أثيوبيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وطالبوا الإدارة الأمريكية لتغيير سياستها الصومالية، وقالوا إن ذريعة محاربة الإرهاب غدت قناعا مكشوفاً للغزو الصومال وللحيلولة دون قيام دولة صومالية حرة وموحدة ومزدهرة تعيش في سلام مع جيرانها.

عاشرا: مؤتمر جيبوتي 2008 وحكومة شيخ شريف

رتبت أطراف إقليمية وقارية ودولية مؤتمر " مصالحة " صومالية في جيبوتي من 31 مايو إلى 9 يونيو بجمع ما تريد من الفصائل الصومالية وإقصاء البعض الآخر، ولم يدن الغزو الأثيوبي للصومال، قبل أن يتوج بتشكيل حكومة برئاسة شيخ شريف شيخ أحمد الذي أخرجه الإدارة الأمريكية من مقديشو عبر القوات الأثيوبية التي اجتاحت الصومال في ديسمبر 2006، وهرب بروحه إلى ارتريا، قبل أن يغير موقفه ويوجه الاتهامات الباطلة الى ارتريا لدغدغة مشاعر القوى التي أتت به إلى زمام السلطة في مقديشو بعدما أخرجه منها سابقا، وهذه إشكالية أخرى، ولكنها جديرة بالتأمل لكونها تحتوي أكثر من رسالة ودرس. ومهما كان الأمر، فإن ارتريا رفضت مؤتمر جيبوتي والقرارات التي خرج بها للأسباب التالية:

- 1 - أعدت المؤتمر الإدارة الأمريكية والحكومة الأثيوبية تحت غطاء إقليمي وقاري ودولي، وهما اللذان فعلا ما فعلا بالصومال بدعم أمراء الحرب، وتأييد نشوء الكنتونات أو " اللندات " وتدمير الصومال، وانتهاك سيادته، والتأمر على وحدته.
 - 2 - أشاد مؤتمر جيبوتي بالغزو الأثيوبي للصومال ودان المقاومة الصومالية.
 - 3 - عالج القضية الصومالية عبر نافذة جزئية ولم يتطرق الى مجمل عناصر الأزمة الصومالية.
 - 4 - الشروع على فرض حكومة في الصومال من الخارج وإضفاء صبغة الشرعية عليها، سيعقد الأزمة وسيؤجل حلها.
- ولمزيد من المعلومات بهذا الشأن يمكن مراجعة المقابلة المطولة التي خص بها الرئيس الأريتيري قناة شبيلي الصومالية في يونيو 2009 . [167]

الموقف الأرتري

وفي نهاية المطاف يمكن تلخيص الموقف الارتري من الأزمة الصومالية في ستة بنود محورية وهي:

- 1 - لا يمكن وبأي حال من الأحوال حل الأزمة الصومالية عسكريا.
- 2 - لا يجوز وليس بمقدور أحد فرض أجندة أجنبية على الصومال.
- 3 - لا يمكن حل الأزمة الصومالية بأسلوب الانتقائية والسياسة الإقصائية.
- 4 - لن تجدل الأزمة الصومالية حلا إلا من قبل الصوماليين أنفسهم ليس إلا.
- 5 - حل الأزمة الصومالية لا ينبغي ان يتمحور ويقتصر على وسط وجنوب الصومال، بقدر ما ينبغي ان يشمل ارض البونت وارض الصومال أيضا.
- 6 - يجب أن يقتصر دور الأطراف الخارجية المقبولة من القوى الصومالية في توفير المناخ الملائم للصوماليين لحل مشاكلهم بأنفسهم، ويستبعد من هذه الأطراف الدول التي لها مصالح خاصة في الصومال. [168].

خلاصة الفصل الثاني

6

تناقض الأجندة الأثيوبية والأمريكية والاريترية

يتجلى مما سبق عرضه بان هناك ثمة تكامل إن لم نقل تطابقا بين السياسة الأثيوبية والأمريكية فيما يخص الأزمة الصومالية الراهنة ومستقبل الصومال أيضا ، بقدر ما يوجد تعارض بل تناقض مع الموقف الارتري حيال الصومال راهنا ومستقبلا. فإذا كانت واشنطن وأديس أبابا تريدان صياغة مستقبل الصومال وفقا لأجندتيهما الخاصتين، فارتريا لا توجد لديها أجندة في الصومال، ولكن وكل ما تريده هو أن يسطر الصوماليون أنفسهم مستقبل بلدهم ويسيطروا عليه من دون ضغوطات إقليمية أو تدخلات قارية أو إملاءات دولية. وترى أثيوبيا والولايات المتحدة ان السياسة الارترية في الصومال تشكل خطرا على مصالحهما، وعليه يجب إجهاضها بكل السبل قبل أن تشق طريقها، بكيال الاتهامات الباطلة ضدها بغية حشرها ومحاصرتها في زاوية ضيقة دفاعية خالصة عبر منبر مجلس الأمن الدولي.

مجلس الأمن يسكت على غزو أثيوبيا للصومال ويدين ارتريا

لم يقم مجلس الأمن الدولي بدوره إزاء الأزمة الصومالية منذ اشتعال شرارتها الأولى على اثر سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري في يناير عام 1991 وانهيار الدولة الصومالية ، وعمد على تقديم مبررات للتدخلات الخارجية التي زادت الأزمة الصومالية تعقيدا، وفشل في إدانة أثيوبيا عندما غزت الصومال في 24 ديسمبر عام 2006 منتهكة ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم 1725 الصادر في 6 ديسمبر 2006 والناص على عدم نشر دول الجوار قواتها في الصومال.

ولم يحرك مجلس الأمن ساكنا أمام التقارير الذي رفعها إليه " فريق رصد الصومال وارتريا " والتي تم سردها سابقا والتي تتلخص في إن أثيوبيا :

- 1 - استمرت في خرق سيادة الصومال.
- 2 - تدخلت في شؤون الصومال الداخلية.
- 3 - دعمت أمراء الحرب في الصومال.
- 5 - سلحت العشائر الصومالية المتقاتلة.
- 6 - خرقت قرار مجلس الأمن رقم 733 والقاضي بحظر الأسلحة على الصومال.
- 7 - تعتبر مصدر السلاح الأساسي في الصومال.
- 8 - استخدمت القنابل الفسفورية المحرمة دوليا في الصومال.
- 9 - غزت الصومال.
- 10 - دأبت في خرق السيادة الصومالية وفي تمزيق عرى وحدة الشعب الصومالي.

وعلى عكس ذلك، فإن مجلس الأمن لم يتوانى بل تهافت في إصدار قراره رقم 1907 بتاريخ 23 ديسمبر 2009 والذي فرض بمقتضاه العقوبات الجائرة ضد اريتريا التي دانت الغزو الأثيوبي للصومال، ونددت بالتدخلات الخارجية في الشأن الصومالي الداخلي، وطالبت بعدم المساس بوحدة وسيادة الصومال، بتهمة دعم " حركة الشباب المجاهدين " من دون تقديم الأدلة والبراهين على اتهامه الباطل. فيا لها من مفارقة كبيرة تكشف حقا ما آل إليه مجلس الأمن من مصير، وغدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تكتشف رويدا رويدا بأن الملك الذي يتبختر كالتاوس عار حتى النخاع.